المشهد الثاني

المرحلة الانتقالية ومسار التغيير الحضاري
كيف تصبح مصر كلها نموذج ميدان التحرير؟

مقدمة: في مفهوم المرحلة الانتقالية: على ضوء الخبرة من جمعة النصر إلى جمعة الخلاص والتطهير (٢/١١- ٢٠١١/٢/٢٥).

يطرح مفهوم الانتقالية عدة أمور كالآتي:

١- الفرص والتحديات، كيف تصبح المرحلة حرثًا حقيقيًا لاجتثاث جذور النظام السابق، في ظل ممارسة ديمقراطية تعددية جديدة (الحوارات في الفضاء العام عبر آليات عدة تتشكل خلالها قوى جديدة ومنظومة قيم جديدة)، أم أنها تواجه التفافًا على الثورة؟ بعبارة أخرى، بعد أن كانت الثورة عملية حضارية نجحت في اجتثاث مبارك ودائرته وهزت أركان نظامه دون أن تسقطه مرة واحدة بضربة قاضية، فهل المشهد الثوري الثاني يؤسس لتغيير حضاري يجتث أركان النظام ومنظومة قيمه أيضًا؟ أم ستختزل الثورة في مجرد تغيير سياسي تقليدي؟

٢- ومن ثم، فإن اختبار معنى الانتقالية ومضمونها وغايتها (ناهيك عن مداها الزمني) يقوم على تحليل أركان أربعة من التحديات:

أولا: التحديات المعرفية والفكرية: نحو تأسيس رؤية كلية للثورة في تيار رئيس جامع.

ثانيًا: التحديات السياسية والمدنية والاقتصادية أمام تحقيق أهداف الثورة: نحو إطار كلي لتحقيق أهداف الثورة وبناء تيار أساس في الجماعة الوطنية.

ثالثًا: نماذج من الحوارات حول مآل الدستوري والسياسي والمدني: كيف يتشكل التوافق العام حول قضايا محددة؟

رابعًا: الخارجي الحاضر الغائب: كيف؟ ولماذا؟

٣- إذًا، قراءة هذا الجانب من هذه المرحلة الانتقالية تبدأ من الرؤية الكلية ومنظومة القيم إلى إطار كلي إلى قطاعات مفصلية وبرامج وآليات تتصل إما بمنظومة القيم أو هيكل النظام الجديد أو عملياته وتفاعلاته.

ولهذا؛ أطلقت على هذه المرحلة المشهد الثوري الثاني؛ لأنه من السابق للأوان أن نتحدث عن «ما بعد الثورة».

إذًا، الرؤية عن المشهد الثوري الثاني تضم مستويات ثلاثة: فكرية واستراتيجية وتنفيذية، وتغطي مجالات زمنية آنية ومتوسطة، انطلاقًا نحو المستقبل.

والغاية من القراءة في هذا المشهد الثوري: هي اختبار قدرة نموذج ميدان التحرير وحاضنته (مصر كلها) على الاستمرار والتدعيم والتوسيع من أجل تحقيق المطالب ليصبح روحًا سارية في مصر كلها محدثًا تغييرًا قيميًا يستند

إليه ويقوم عليه التغيير الهيكلي والبنائي (دستورًا ومؤسسات) لتصبح الثورة منطلقًا لتغيير حضاري شامل، يبدأ من شعب مصر كما بدأت الثورة ولا يكون تغييرًا مفروضًا من أعلى «جامدًا» بلا روح. ومن ثم، فإن قراءتي لهذا المشهد الثوري الثاني لا تنفصل عن قراءتي للمشهد الأول، باعتباره مشهدًا حضاريًا لانفجار الثورة ومسارها وإزاحتها لمبارك، فهل المشهد الثوري الثاني مشهد حضارى أيضًا يؤسس لتغيير حضاري شامل؟

حقيقةً، لا يمكن ادعاء أن خبرة أسبوعين كافية لتقديم تحليل متماسك أو رؤية ذات مصداقية، إلا أن هذه الخبرة تحمل من المؤشرات المهمة التي لا بد من تسجيلها ابتداءً، والعمل على اختبار ما يتصل بها من فروض وجدالات على ضوء الأسابيع التالية وما تحمله من تطورات متلاحقة.

أولا: التحديات الكلية المعرفية والفكرية:

- هل افتقدت الثورة فلسفة واضحة ورؤية كلية عما بعد إسقاط النظام؟
- هل الحيوية الهائلة على الأرض لم يكن لها منطلقات فكرية أو نظرية أو مشروع سياسي واضح يفجرها ويحرك مسارها؟
- هل تلك الحيوية التي قدمت رؤى جزئية تلاحمت وتناغمت بتلقائية على الأرض افتقدت في الوقت نفسه إلى إطار جامع ورؤية كلية؟

إذًا، كيف تحقق هذا الإنجاز المبدع دون وجود هذه النظرية أو الأيديولوجية أو الرؤية الكلية أيًا كان مسمى «الإطار الجامع»، وهل كان يمكن أن يكون لهذا المشهد الثوري الحي النابض الذي جسّد ما بقى من مخزون حضاري كامن للأمة، رؤية جامعة أو نظرية أو.. واحدة على نحوٍ لا يقضي على التنوع والتعدد الذي شارك في الثورة؟

إن الإجابة بنعم عن هذه الأسئلة، تمثل إجابة تقليدية تنظر للثورة من منظور تقليدي درجت عليه دراسة الثورات السابقة، كذلك، فإن الإجابة بلا عن هذه الأسئلة إنما تعكس منظورًا جديدًا جسدته الثورة ذاتها ومثلت اختبارًا حيًا لفرضياته (نعم يمكن، بل لا بد من تحقيق الوحدة في إطار التنوع والتعدد (كما سنرى لاحقًا).

ويحتاج هذا المنظور لبعض الشرح.

وينطلق هذا الشرح ابتداءً من رؤية جماعات من شباب الثورة لموضع الفكري والنظري من تكوينهم وحركتهم، حيث أبرزت هذه الجماعات حين الحديث عن خبرتها اتجاهاتٍ ثلاثة:

١- وجود منطلقات فكرية خلال التراكم التدريجي السابق على الثورة، ولكن بمرونة ودون قوالب جامدة، حيث إن مبادرات العمل المدني والطوعي التي تربى على صعيدها روافد شباب الثورة مثلت مجالا للتفاعل الخصب بين تيارات سياسية متنوعة وشباب بلا لون، وعلى نحوٍ خلق تناغمًا على الأرض بين هذه التيارات وهي تنجز المهام الطوعية

المدنية الإنسانية أو وهي تمارس الحركة السياسية، وعلى نحوٍ جديد خارج صندوق العمل السياسي التقليدي.

٢- عدم الالتفات إلى الفكري العميق أو بمعنى أدق عدم الوعي بوجود أو أهمية أطر فكرية ونظرية في مقابل التركيز على السرعة والعملية والإنجاز في الجزئيات، ذلك نظرًا للاهتمام الأكبر باستراتيجية الحركة والتنفيذ.

٣- دوافع الثورة ومطالبها وأهدافها جسدت مشتركًا قيميًا فاعلا يحقق مصالح مشتركة، فالقيم الإيجابية الساعية إليها: حرية ومساواة وإنسانية وكرامة، وكذلك القيم السلبية التي حفزت الثورة ضدها: الظلم والفساد والاستبداد، هي قيم دافعة رافعة لتغيير الواقع ولتحقيق مصالح، فهي ليست مجرد شعارات. ومن ثم، لا يمكن القول إن روافد الثورة من الشباب لم تكن ذات توجهات فكرية. فكل حركة تعكس فكرًا ولو لم يكن معمقًا نظريًا.

هذا، وبالنظر إلى هذه الشهادات الثلاث، وعلى ضوء طبيعة الثورة من واقع مسارها وميكانزمها.. (وكما سبق التوضيح) لا يمكن قبول القول إن الثورة كانت بلا عقل أو رأس يقودها أو بلا أذرع تحقق أهدافها.

فيصدق هذا القول من منظور تقليدي للثورة يبحث عن قوة سياسية تقليدية (حزب، تيار، جيش، طبقة..) تقود كما حدث في ثورات سابقة، إلا أنه وحيث إن هذه الثورة تجسد منظوراً جديداً بل وانقلابًا في المنظور

Paradigm shift، فوفق هذا الجديد يمكن القول إنه كان لها عقل جمعي وأذرع عدة متنوعة، تعمل وفق هذا العقل الجمعي على نحوٍ ساعد الثورة على النجاح في مشهدها الأول.

ولكن إذا استقام هذا الوضع، أي سبق الحركي والعملي والإنجازي على الفكري العميق (بالمعنى التقليدي) خلال المشهد الثوري الأول (٢٥/ ١- ١١/ ٢)، فهل يمكن أن يستقيم خلال المشهد الثوري الثاني (١١/ ٢-)؟..

وهل يمكن أن يظل هذا العقل الجمعي الخصيصة الأساسية في هذا المشهد الثاني، أي خلال مشهد ما سُمى «المرحلة الانتقالية»؟. أم أن غاية هذه المرحلة يجب أن تكون بناء رضاء وتوافق عام جديد يكون بمثابة الحرث للتربة التقليدية السابقة وحتى تتمكن الجماعة الوطنية من البناء؟

وهذا سؤال يمثل التفكير به أحد أهم ملامح المرحلة الانتقالية، وترتبط به أسئلة أخرى خاصة «بالتحديات» التي تواجه الثورة بعد أن حققت هدفها الأول، وتجاهد لتحقيق الأهداف الأخرى.

إن هدف الثورة الكلي وهو إسقاط النظام له وجه آخر، وهو إعادة بناء النظام، فإذا كانت عملية إسقاط النظام قد عكست منظومة حركية وقيمية صبغت الثورة بصبغة خاصة، فهل بناء النظام لا بد وأن يعكس المنظومة نفسها؟ وهل تقدر علىً ذلك الثورة في مرحلة تحمل تحديات أخرى، بعضها امتداد لتحديات المشهد الأول وبعضها الآخر جديد؟ وماذا عما سيكون من حركات مضادة للثورة؟

إن تفرد المنظومة القيمية والحركية لنموذج الثورة، يدفع للعمل على تدعميها في المشهد الثاني، وذلك بتقديم رؤية كلية تجسد الحيوية الهائلة على الأرض، من خلال العمل الفكري والفلسفي لبلورة مشروع سياسي للثورة (بنيان وقيم وأدوات النظام السياسي الجديد والمشروع التنموي النهضوي). وذلك من أجل استمرار الثورة بمشروعات وآليات إبداعية جديدة غير تقليدية.

«ويسعى هذا المشروع[1]- لتقديم رؤية كلية (منظومة القيم والمجالات والمعايير)، ويتضمن توصيف الدوافع والأهداف الكلية: الموحدة الجامعة والمبنية على نموذج معرفي إنساني حضاري عمراني. وهنا، يمكن طرح التصور التالي (الناتج عن عمليات عصف ذهني جماعية متراكمة).

فانطلاقًا من طبيعة ثورة الشعب التي فجّرها شباب مصر الواعي الباسل، ومن كونها ثورة الجميع وللجميع، وأنها تستمر بجهد الجميع، وتتجسد فيها سائر عناصر الشخصية المصرية الأصيلة وجذورها القيمية والمعنوية، يجب أن يُستحث السعي إلى إنجاز مشروع نهضوي وتنموي شامل تنتظم فيه سائر قطاعات الشعب وقواه، وبما يتجاوز الثنائيات

(١) جاءت هذه الرؤية في تقرير صاغه أ. مدحت ماهر بعنوان «مشروع إعادة بناء المجال السياسي المصري في ضوء امتداد ثورة ٢٥ يناير» نتاج حلقة عصف ذهني عُقدت بمركز الحضارة للدراسات السياسية في ١٦/ ٢/ ٢٠١١ أدارتها أ. د. نادية مصطفى، وحضرها عدد من الأساتذة ومنهم: د. حسين القزاز، أ. توفيق غانم، أ. هشام جعفر، إضافة إلى عدد من شباب الثورة والباحثين.

والإقصاءات ويؤسس للوحدة في إطار التنوع والتعدد، ويمهد للفاعلين في المجالات الحياتية المختلفة.

وكما توحدت الدوافع التي فجّرت الثورة، والتي تجسدت في قيم اتفق عليها الجميع من رفض القهر والاستبداد، وضرورة استعادة الكرامة المهدرة، واستعادة مكانة المواطن والوطن، وتجاوز الانتماءات الضيقة الحزبية والطائفية، والأمل في حياة كريمة، يجب أن تستمر هذه الدوافع وهذه الوحدة في سائر قطاعات الحياة المصرية، وأن تفرز ثقافاتها في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة.

ومن هذا المنطلق، تتجلى ملامح أساسية لمشروع سياسي جمعي وتوحيدي، يجسد خصائص الثورة المصرية، ويشيد بنيانًا اجتماعيًا وسياسيًا غير استقطابي ولا إقصائي، ويخرج بنا من نطاق المشروع السياسي التقليدي الراكد، الذي سيطر على رؤى المجتمع وجوانب حياته بمنظار ضيق ضعيف وخانق، ويتوجه بنا إلى رحاب مشروع سياسي جديد وإبداعي في أهدافه ومنطلقاته وأبعاده وآلياته، ورؤيته للإنسان والعالم، والوطن والمواطن، والسياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة.

يتأسس هذا المشروع الفكري لحياة سياسية مصرية على نظرة جديدة للإنسان، ومنظومة قيم يجب أن توجِّه الحياة السياسية إلى سعادة الإنسان المصري، وتقدم للأمة والعالم نموذجًا متقدمًا وراقيًا في منطلقاته وآلياته؛ سعيًا نحو إصلاح النظام العالمي، والاتجاه به نحو إسعاد البشرية وتحقيق

أحلامها التي لم تكن مستحيلة أو ممتنعة إلا بفعل عوامل الاستبداد والفساد والقهر والتجهيل والعدوان على الكرامة الإنسانية الأصيلة.

هذا المشروع الذي أفرزته ثورة القيم والحرية والعدالة والكرامة، هو مشروع تغيير شعبي بعرض الحياة الإنسانية والسياسية المصرية وطولها؛ ليشمل كافة مجالاتها وميادينها، ويغطي دوائر الاجتماع والاقتصاد والثقافة ويصل فيما بينها بوصال نهضوي شامل، ومن خلال برامج وخطط وأفكار إبداعية تستلهم الروح نفسها التي انطلقت منها ثورة ٢٥ يناير واستمرت تمضي بها حتى هدفها الأول، ولا تزال ماضية بها إلى غاياتها العلا.

هذا المشروع السياسي، ومن ورائه الرؤية الإنسانية والحضارية، تهدف إلى الحفاظ على خط الثورة المصرية، التي قدمت للعالم حتى الآن نموذجًا فريدًا في التغيير والتضحية من أجل الكرامة والحرية، وحتى تظل فعاليات هذه الثورة مستمرة في جوانب الوطن ونفوس المصريين، حتى بعدما ترسو مساراتها ضمن إطار سياسي منتظم، يعبر عن الثورة وكونها نقطة تحول في تاريخ الدولة والمجتمع في مصر والأمة والعالم.

من هذا المنطلق تتأكد الصلة القوية التي تبنيها ثورة ٢٥ يناير بين المشروع السياسي وإعادة بناء الحياة السياسية الجديدة في مصر ومحو سائر سلبياتها، وبين المشروع التنموي والنهضوي الشامل الذي يمضي باتجاه جميع قطاعات المجتمع المصري الرسمية وغير الرسمية، المؤسسية والفردية، وتدفع إلى التغيير فيها، من خلال منظومة القيم التي جسدتها ثورة مصر وشعبها وشبابها.

ومن هنا، يجب تأكيد مبادئ أساسية وحدود لمشروع إعادة بناء المجال السياسي المصري في داخل الحياة السياسية المصرية وطبيعة قواها وعلاقاتها البينية وتفاعلاتها، أو فيما بين المشروع التنموي والنهضوي أو فيما يتعلق بعلاقات مصر مع الأمة والعالم، وسياساتها الخارجية. وسنقتصر في هذا المقام على الداخلي.

فبالنظر إلى إعادة بناء الحياة السياسية في داخل مصر:

يتأسس المجال السياسي المصري الجديد على جملة من المعايير الأساسية التي تمثل امتدادًا لروح الثورة المصرية، وتجسيدًا لمنطلقاتها وقيمها وأهدافها، وهي:

١- العدالة هي القيمة السياسية العليا التي يجب أن تستظل بها جميع فعاليات الحياة السياسية المصرية: بحيث تُقام العدالة ميزانًا حاكمًا لكل القوى والتفاعلات، ولا يُسمح للإنسان بظلم أو اعتداء على الحقوق.

٢- المساواة الأصيلة تفرض عدم التمييز بين أفراد الشعب وقواه وطوائفه وفئاته في الحقوق السياسية والإنسانية على أي أساسٍ غير موضوعي.

٣- تحرير النشاط السياسي البنّاء من كافة القيود غير الضوابط القانونية العامة، ومن كل حَجْر تمارسه الدولة أو قوى مجتمعية ما.

٤- الانطلاق من حق الاختلاف، وأولوية التعدد والتنوع في الرؤى والأفكار والمصالح والاتجاهات السياسية، والاعتراف بحق كل كيان

سياسي، والأفراد، في التعبير عن رؤاهم والدعوة لها، وتمثيل مصالحهم عبر المجال السياسي والعام.

٥- اعتبار تفعيل الحقوق الإنسانية وصيانة الحريات الأساسية للإنسان المصري كاملة غير منقوصة، هو المعيار لجودة وسلامة الحياة السياسية المصرية.

٦- تكريس حقيقة أن المشاركة السياسية والعامة من قبل الأفراد والجماعات في تحديد منطلقات المجتمع وقيمه وأهدافه، واجب قبل أن تكون حقًا للجميع بغض النظر عن أى انتماءات.

٧- تعزيز مكانة الهوية المصرية ذات الروافد الحضارية الممتدة عبر التاريخ، والتي عبرت عنها ثورة الشعب المصري وقيمها، وعدم السماح بمحاولات التلاعب بهذه الهوية أو دعاوى انتفائها، ترويجًا لمشروعات حزبية ضيقة، أو خارجية مفرِّقة.

٨- تأكيد الاعتزاز بالمخزون الثقافي الحضاري المصري، القادر على إفراز قيم الحياة السياسية المنشودة، والذي تجسَّد في قيم الثورة الشعبية ويجب أن يكون مرجعًا أساسًا للقوى السياسية والمجتمعية والثقافية.

٩- حرص المد الثوري المصري الساعي إلى التجديد والبناء، على عدم الانجراف إلى معارك فكرية وسياسية جانبية، لطالما أهدرت طاقات المجتمع وجهوده، وضرورة تركيز التفاعلات السياسية على ما يحقق النموذج الراقي للشعب المصري، وثورته، ويدفع للأمام المنجزات السياسية والتنموية.

١٠- الحرص على تكاتف وتماسك القوى الصادقة التي أسهمت - والتي تسهم- في التغيير السياسي والإصلاح العام، وضرورة الحذر من محاولات الالتفاف على هذا المدّ أو صرف مساره عن غاياته الحقيقية.

١١- ضرورة الانفتاح على إنجازات سائر التجارب السياسية في العالم شرقه وغربه، والاستفادة من الرؤى والأفكار، والتجارب والآليات التي أثبتت فعاليتها ونجاحها، في ظل الوعي بمستلزمات الاستفادة عبر الحضارات والأمم.

١٢- تطوير النظر إلى المجال العام بوصفه ميدانًا أوسع من المجال السياسي وحدوده، بحيث يتسع النشاط العام والفكر العام في مصر لامتدادات مجالات الحياة المختلفة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبحيث تكون الحياة تتويجًا لتفاعلات المشروعات التنموية والنهضوية وموجِّهًا لثمراتها.

١٣- تأكيد الجانب التنموي للسياسة المصرية؛ بحيث تحرص قوى الحياة السياسية على رفاهية الشعب وحفظ كرامته الإنسانية، من خلال مستوى معيشة إنساني، وتأكيد دور كل فرد في المجتمع في المشروع التنموي العام.

١٤- تأكيد العطاء المتبادل بين التماسك والسلام الاجتماعي والسياسات العامة تجاه الأسرة والطفولة والأمومة والشباب، وعناية الدولة بضروريات حياة اجتماعية سليمة واحتياجاتها.

١٥- تأكيد الوصل والتفاعل بين المجال السياسي والمجال الثقافي؛ بحيث تسهم السياسات الرسمية في دعم وتنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين».

إن هذا المشروع وأبعاد هذه الرؤية تحدد ثلاثة مفاصل أساسية:

١- منظومة القيم اللازمة لبناء تيار أساس في الجماعة الوطنية المصرية، وهي المنظومة التي اختبرت الثورة فعاليتها.

٢- النظام السياسي الجديد ومشروع التنمية النهضوي مستويان غير منفصلين لا بد من الاهتمام المتزامن بالعمليات اللازمة لبنائهما: التوجه، السياسات، البرامج.

٣- المبادرات المدنية الجزئية والمتنوعة على جميع المستويات، هي السبيل لتمتين روح الثورة وتدعيمها، وكذلك توسيع نطاقها، إلا أنها لا بد وأن تعي طبيعة الإطار السياسي والاقتصادي المحيط، وتحقق التفاعل بين الجوانب العملية والفكرية.

ثانيًا: التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية: بين المطالب الكلية والمطالب الجزئية وبين المنظومة الكلية وبين القطاعات الجزئية، بين الآني والعاجل والآجل: غايات أداة الثورة للتغيير السريع:

منذ أن نضجت ملامح الثورة ومطالبها في مواجهة النظام القائم، وما إن بدأت خطة التفافه عليها لاحتوائها وتحويلها لمجرد مطالب إصلاحية يقوم

النظام السابق نفسه على إصلاحها تدريجيًا. . ، نجد أنه قد بدأ حوار، أسماه النظام حوارًا وطنيًا، وانزلقت إليه القوى السياسية التقليدية، ولكن ظل ميدان التحرير رافعًا سقف مطالبه إلى الحد الأقصى، رافضًا أي حلول وسط، رافضًا المزاعم بأن هذه الحلول الوسط هي السبيل للحفاظ على أمن البلاد واستقرارها. وكانت المخاوف على الثورة من أن يتم الالتفاف عليها وإجهاضها أو تغيير مسارها.

ومنذ هذه اللحظة التاريخية -قبل رحيل مبارك- تبلورت محاور للحوار، فيما بين روافد الثورة وبين القوى المساندة لها من ناحية، وبينها وبين مؤسسات النظام من ناحية أخرى.

وهذه المحاور تمثل: الإطار الكلي السياسي (الرئيس، البرلمان، الطوارئ، الفساد) والإطار الدستوري والقطاعات المفصلية (الإعلام، الأمن، القضاء، قطاع الأعمال).

كما بدأ في الأسبوع الأخير قبل خلع الرئيس مبارك اتساع نطاق الثورة من ميدان التحرير إلى كل شوارع القاهرة وأرجاء مصر، وبمشاركة كل الهيئات والمؤسسات النوعية، ولم تكن التحركات النوعية في هذه المرحلة إلا مساندةً لمطالب الثورة الشعبية.

وكان من الممكن خلال الأسبوعين الأولين من الثورة تبين ملامح إطار عام للحوارات السياسية والدستورية والاجتماعية.

ومن أهم اللحظات التي شاركت فيها فكريًا لدعم الثورة تلك التي تبلورت نتاج اجتماع قسم العلوم السياسية ١٠ يناير ٢٠١١، والتي تجسدت في بيان القسم الذي حدد مجموعة مبادئ:

١- العلاقة بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة، سواء كمبرر لاندلاعها أو لإدارة مسارها أو لتحمل نتائجها. فالثورة لم تطالب بتغيير النظام السياسي فقط، وإنما طالبت كذلك بحقوق اجتماعية واقتصادية. كما أن التمسك بأهداف الثورة يتطلب تحمل كل تكلفتها، فلكل ثورة ضربية ولكل تغيير ثمن.

٢- إعطاء الأولوية للأطر الكلية لمطالب الثورة، دون الوقوع في فخ المصالح والمطالب الفئوية، فهي مدخل من مداخل تفكيك الصمود لطالما درج النظام على توظيفه.

٣- العلاقة بين الأبعاد السياسية والدستورية في اندلاع الثورة وما تلاها من تداعيات، فلا يمكن الالتفاف على الثورة التي حققت شرعية سياسية باسم الحفاظ على شرعية دستورية لنظام سقطت عنه كل مسوغات الشرعية.

٤- لا يمكن الاكتفاء بإصلاح نظام فاسد ومستبد تحت ذريعة الحفاظ على الاستقرار وعدم تعريض البلاد لتحديات اقتصادية، خاصةً ضد طبقات الشعب الأقل حظًا في موارد البلاد. فهذه إحدى أوراق لعب النظام القائم بالعقول والقلوب سعيًا وراء الاستمرار.

٥- لا يتم إصلاح/ تغيير نظام بعد ثورة شعبية عليه من خلال مؤسسات ذات النظام ورموزه، فالثورات الشعبية تستعيد سيادة الشعب من هذه الرموز والمؤسسات التي استبدت بالشعب وسلبته سلطاته.

٦- النظام السياسي ليس رئيسًا فقط- وإنما دستور وأحزاب ومؤسسات وقيادات- ومن ثم فإن التغيير السياسي المطلوب لا يتحقق برحيل الرئيس فقط، ولكن بتغيير في الدستور وما يرتبط به من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، استجابةً للواقع الذي فرضته الثورة على الأرض، وهو الأمر الذي يحقق للثورة شرعية دستورية تدعم من شرعيتها السياسية.

٧- الفترات الانتقالية في تاريخ الثورات ذات وظيفة عضوية، ومن ثم فإن إجراءات الفترة الانتقالية لا بد وأن تحرث الأرض لإعداد التغييرات المطلوبة في النظام.

٨- السلمية في الثورات الشعبية ليست خياراً مضمون الاستمرارية. فإذا كانت الثورة المصرية الشعبية قد بدأت ولا تزال سلمية، فإنه من غير المقبول استمرار هجوم النظام عليها بأساليب شتى، أمنية وسياسية.

٩- الجيش في الديموقراطيات لا بد وأن يتسم بالحياد التام وحماية مصالح الوطن. ولقد لعب الجيش دوراً في حماية الثورة وشرعيتها السياسية حتى الآن، والمطلوب أن يستمر هذا الدور الوطني حتى تتأكد الشرعية الدستورية الجديدة.

١٠- الاعتزاز بالدور الوطني المسئول الذي تلعبه المؤسسة العسكرية منذ تدخلها في الأزمة وحتى توليها زمام الأمور -ونعبر عن ثقتنا في التزامها بحماية مكتسبات الوطن.

١١- الإفراج الفوري عن كل المعتقلين السياسيين، وعدم ملاحقة أي من المتظاهرين.

١٢- إلغاء قانون الطوارئ.

١٣- الإسراع بالإعلان عن الخطة الزمنية لتنفيذ المطالب الشعبية المشروعة.

١٤- تأكيد الشفافية -كمبدأ وممارسة- في محاسبة المتورطين في قضايا: الفساد والتعذيب والانفلات الأمني.

١٥- تأكيد التزام الجيش أنه ليس بديلا عن الشرعية التي يرتضيها المواطنون.

ومازالت هذه المبادئ -بعد رحيل مبارك- وحتى الآن (٢٥/ ٢/ ٢٠١١) تمثل إطاراً يمكن التمييز على ضوئه بين اتجاهات الحوار، حول كيفية استكمال الثورة وتدعيمها وتوسيعها، وذلك في ظل طبيعة هذه المرحلة الانتقالية (كما سبق التوضيح).

حيث لم ترفع الثورة أيديولوجية واحدة، ولم يكن لها ذراع واحدة لفرض تحقيق مطالبها بصورة جذرية كما حدث عادةً في الأنماط التقليدية للثورات، ولعل هذا هو مناط قوة الثورة المصرية، ولعله أيضًا يكون مكمن الخطر من الالتفاف عليها وتغيير مسارها (لصالح من؟؟).

مكمن القوة، لأنها يجب ألا تستبدل قوة بقوة فرضًا وقسراً من أعلى في ظل زخم الثورة وضغوط الحاجة إلى تطهير النظام، وحتى لا تتحول الثورة إلى عملية حشد وتعبئة وحماسة ثورية بلا رؤية، فنجهض فرص البناء الديمقراطي الجديد (الحرية والعدالة الاجتماعية وهوية الدولة). ومن ثم، فمكمن القوة أيضًا أن يتم التغيير من خلال حوار مفتوح أيضًا لعله يقود إلى توافق ورضاء عام حر حول أركان هذا النظام، ومن قبل ذلك حول منظومة قيمه وحتى لا نقع في أخطاء لحظات تاريخية سابقة انفردت فيها قوة واحدة فارضة توجهها وقراراتها على الجميع أولا في ظل حديث العهد البائد مع عبد الناصر الذي ضحى بالديمقراطية من أجل عدالة اجتماعية زائفة بلا جذور، . . ثم السادات باسم ثورة التصحيح والذي ضحى بالعدالة الاجتماعية من أجل تعددية زائفة وانفتاح زائف سرعان ما كرس ديكتاتورية حزب واحد واستقطاب بينه وبين الإخوان وعطل مشروع التنمية، ثم تلاعب نظام مبارك بكل هذا من أجل الاستمرار والتوريث في ظل فساد اقتران السلطة بالثروة.

ولكن يظل أيضًا مكمن الخطر هو أن يحدث خلال التغيير الناضج والممتد المأمول، التفاف على الثورة بحركات مضادة من فلول النظام السابق.

وإذا كانت الثورة قد وعت بتلقائية شديدة، بل وجسدت على الأرض ولمدة ١٨ يومًا (كما سبق التوضيح عند شرح حضارية المشهد الثوري الأول) نموذجًا توافقيًا إنسانيًا حضاريًا عمرانيًا، فهل المشهد الثوري الثاني، وفق

ميكانيزماته يؤشر حتى الآن إلى إمكانية استمرار النموذج نفسه؟ وما فرص استمرار هذا النموذج (الذي أصّل مشروع ملامح نظام جديد ورؤية كلية عنه)؟ وما التحديات التي تواجهه؟

إن الإجابة عن هذا السؤال، وتفعيلا لتحديدنا الإجرائي لمفهوم المرحلة الانتقالية (المشهد الثوري الثاني) تفترض أمرين: من ناحية، أن ننظم التحليل وعرض الرؤية عن التحديات في مشاهد فرعية، مع الحرص على استكشاف خيطها الناظم، مع التركيز على ما يقدمه كل منها من فرص ومخاطر أمام تحقيق غاية هذه المرحلة. ومن ناحية ثانية، السؤال حول المدى الزمني لهذه المرحلة. وهو بدوره يفرض تمييز التفكير بين ما هو آني، وما هو عاجل، وما هو آجل، ولكن في شكل منظومة تكاملية. ومن ثم، فإنه لا بد من التدبر في التحديات على كل مستوى من المستويات الزمانية، وعلى نحو يساعد في ترتيب الأولويات في كل مدى. إذًا، ما جوهر هذه التحديات؟ وما مجالاتها؟

وهذه المشاهد الفرعية تنقسم كالآتي:

١- **الجيش**: قيادة التغييرات: من الترحيب به إلى الشكوك إلى بناء الثقة.

٢- **الوزارة**: رئيس مجلس الوزراء والوزراء: الشرعية والمكونات وطبيعة الدور.

- رئيس وزراء عينه مبارك وحلف له اليمين؟
- تسيير أعمال، أم وظيفة ثورية عضوية، أم التفاف على الثورة: تعديلان في الوزارة نفسها بعد مبارك. ما الدلالة؟

- بين سرعة محاكمة رموز الفساد والنظام وبين التباطؤ.
- بين إعادة الأمن والاستقرار استعدادًا للتغيير السياسي، وبين فقدان البوصلة للتمييز بين ما هو آني وآجل، والعجز عن إعلان خريطة واضحة لاحتياجات البلاد العاجلة اللازم تأمينها.

٣- قطاعات مفصلية:

أ- جهاز الأمن: بين إبراء الذمة وإعادة الثقة مع الشعب؛ أين المحاسبة والعقاب؟

ب- جهاز الإعلام الرسمي وغير الرسمي: من التعتيم إلى المتحولين، بين الاتهامات للنظام السابق وبين الرؤى عن كيفية إعادة البناء؟

ج- الجامعات: الفضاء الجامع للشباب: بين مصداقية الرأي والفكر الحر وبين قفز المتحولين وخطورة الكامنين من قيادات لجنة السياسات في الحزب الوطني ومستشاري أمناء الحزب ومستشاري وزراء الثروة وخادمي التوريث.

د- رجال الأعمال: أين صوتهم وجمعياتهم؟

- مؤسسات عمالية ونوعية ونقابية (الحركات الفئوية: لماذا؟ وإلى أين؟)
- قوى النظام السابق: الحزب الوطني، المحافظون، رؤساء المؤسسات والقطاعات المفصلية، ورؤساء النقابات... التفاف، إعادة تنظيم الصفوف، تلوّن وتحول.

٤- بناء كيان شباب الثورة السياسي، وظهور كيانات سياسية جديدة وإعادة تشكيل كيانات وقوى سياسية قائمة لنفسها، سواء قوى النظام السابق أو المعارضة له.

٥- **الدستور: التعديل/ التغيير**: مجرد رئيس جديد، وماذا عن توجه النظام كله؟ وما الأجندة الزمنية لتغيير الدستور ولإعادة بناء المؤسستين الرئاسية والتشريعية وغيرهما من المؤسسات لتحقق توجه النظام الجديد، من خلال سياسات جديدة؟

٦- دور الكيان المدني لشباب الثورة: الدور تجاه المنطقة الرمادية: كيف نحافظ على تحركها وخروجها عن صمتها ونقل منظومة قيم الثورة إليها (إلى جانب دور التعليم والثقافة والإعلام)؟

إن الانتقال إلى كل من هذه المشاهد الفرعية وفيما بينها، يحتاج إلى قراءة أخرى - ذات طابع رأسي تفصيلي- ولأغراض القراءة الحالية وهي قراءة أفقية، نكتفي بالآتي: استنتاج الملامح الكبرى للتطورات في مرحلة ما بعد مبارك (المشهد الثوري الثاني) وحتى الآن (٢٥/ ٢/ ٢٠١١) (من جمعة الصمود ١١/ ٢ إلى جمعة النصر ١٨ إلى جمعة الخلاص ٢٥/ ٢)، على أن نتوقف بعد ذلك بالتفصيل عند مشهدين أحدهما داخلي والآخر خارجي.

الملامح الكبرى:

إن هذه الملامح هي استنتاج واستباط كلي وعام، من واقع الاستقراء المنظم ولكن الشخصي والذاتي لي، وهو في حاجة، ليصبح أكثر علمية،

لتكوين فريق منظم لجمع يومياته ووقائعه للانتقال من الجزئي اليومي السريع جدًا إلى الصورة الكلية (ولو بعد كل شهر) وبالنسبة لكل مفصل من المفاصل الستة السابق الإشارة إليها وبالنسبة للخيط الناظم بينها.

وهذا الاستقراء الذاتي يقابله جهود أخرى قد تقود إلى استنباطات أخرى حول طبيعة ما يجري وأسبابه ومآلاته.

وتتلخص الملامح الكبرى في مجموعتين:

أولا: إدارة الجيش بتؤدة وتدريجية وتراكم ودون اندفاع (أو ثورية) لتحقيق المطالب: كيف؟ ولماذا؟

(الإعلان عن تعديل وزاري بعد جمعة النصر، تحويل رموز الفساد إلى السجن بعد تقييد إقامتهم والإسراع بمحاكمتهم، طلب تجميد أرصدة مبارك وعائلته، عدم تغيير رموز الحزب الوطني في القطاعات المفصلية (الإعلام والأعمال والجامعات) ولكن مع الاعتراف بعدم شرعيتهم السياسية ودعوتهم للاستقالة، الإعلان عن قائمة جديدة من المحدد إقامتهم، التحقيق مع رئيس جهاز مباحث أمن الدولة وتجميد دوره..).

هذه كلها، وغيرها بالطبع، مخرجات لعملية استماع منظم من الجيش لقادة الرأي والفكر والحركة المستقلين أساسًا وقادة القطاعات المفصلية وروافد شباب الثورة، ثم أخيرًا ظهور قادة الجيش علنًا في خطاب مفتوح بل وحوار مفتوح مع الرأي العام بعد مخاطبتهم من قبل بالبيانات العسكرية

وذلك في محاولة لاستيعاب المطالب بالتغييرات الجذرية والسريعة وتأكيد رسالة: التغيير الجذري ولكن التدريجي وفي إطار القانون ومن خلال إطار حواري، على الأقل المعلن عنه، ناهيك عن غير المعلن، والأخير أثار التساؤلات حول توجهات الجيش نفسه من شكل نظام المستقبل وتوجهه، بل وحول توجهات الجيش تجاه بقايا النظام السابق، وخطورة حركاته المضادة لمطالب الثورة. حيث لم تتحقق مطالب ليس هناك مبرر واضح لعدم الاستجابة السريعة لها: إطلاق المعتقلين السياسيين، إعفاء رئيس الوزراء ووزارته وإعادة تشكيلها بدلا من إجراء تعديلين لم يتناولا أركان سابقة في النظام (الخارجية + العدل)، التحرك لمنع تهريب أموال الفساد أو تبييضها بل واستعادتها، إعادة هيكلة جهاز الأمن شكلا ومضمونًا لاستعادة دوره الطبيعي، إجراءات اقتصادية عاجلة، استيعاب المطالب الفئوية الآنية على النحو الذي يعيد عجلة الإنتاج للبلاد، على الأقل من خلال تغيير قادة قطاعات معروفين بفسادهم المالي والسياسي الواضح في خدمة النظام السابق والانتفاع منه..

وليس هناك حاجة للتذكرة بأن تصفية الفساد وعقاب رموزه مقترنًا بتصفية وعقاب رموز الحزب الوطني وأركانه وجهان لعملة واحدة، ويمثلان الإطار الحاكم والمحرك للمشاهد الفرعية كلها على نحو يطرح التساؤل: أليست القدرة على البناء الجديد تتطلب إزالة أسس وأركان النظام القديم؟ ولكن إلى متى يظل كشف القديم وتوثيقه وإدانته والمطالبة بعقابه يغلب على

عملية التطهير الفعلي والخلاص السريع من بقايا أركان النظام السابق من ناحية، كما يغلب من ناحية أخرى على التفكير في محتوى البناء وشكله حيث يظل الإعلام يوجه الرأي العام نحو الانتقام فقط وليس البناء أيضًا؟ فإذا كان لا تراجع في مبادئ أساسية يتوافق عليها الجميع، إلا أنه لا بد من بذل الجهد لإنضاج الرؤى عن النظام الجديد.

وهذا الوضع يجعل من عدم الوضوح والسيولة سمة لهذه المرحلة حيث تتعدد الاتجاهات حول كل قضية، ومن ثم يثور التساؤل: ماذا سيكون المآل؟ ومن الذي سيحدده؟ وما مغزى هذه التدرجية أو التباطؤ في «التطهير»؟ وكيف يتحقق التوافق حول النظام الجديد؟ والأهم الجدول الزمني أو خريطة المطالب المطلوبة لإرسائه. فعلى سبيل المثال، وليس الحصر، بعد أن حدد المجلس الأعلى للقوات المسلحة فترة انتقالية بستة أشهر أو أقل حتى انتخاب رئيس جديد وبرلمان جديد بعد إجراء تعديلات دستورية، مازالت مطالب قائمة حول مد الفترة الانتقالية للاستعداد لتغيير دستوري، وتشكيل أحزاب جديدة، والاستعداد الأفضل لانتخابات أكثر تعبيرًا عن مصر جديدة.. لا تقفز عليها قوى سابقة على حساب القوى التي فجرت الثورة (الشباب) والتي حضنتها (قوى جديدة غير حزبية حتى الآن).

وعلى ضوء كل ما سبق، فإن استقراء المشاهد الفرعية، السابق الإشارة إليها، لا بد وأن تكون غاياته اختبار مقولة مهمة أو افتراضًا مهمًا جدًا جدًا سبق وأشير إلى جزءٍ منه في مقدمة هذا المشهد الثاني، ألا وهو: هل يدور

الآن حوار ديمقراطي في ظل مراجعات وثورات داخلية على كافة الأصعدة وفي ظل معلومات متدفقة عن الفساد وعن الإخلال الأمني، وفي ظل دعوات للتطهير ،ولكن مع ضرورة محاكمات عادلة ولكن سريعة وفق القانون وعدم التعميم وعدم التشفى والتسامح المشروط، وفي ظل استمرار ضغط شباب الثورة بالدعوة إلى ميدان التحرير (جمعة التطهير ثم جمعة الخلاص)؟

فهل هذا المنحى الحواري التدرجي، هو وأد لروح الثورة والتفاف عليها قبل تحقيق أهدافها؟، أم هو ميلاد جذور نظام ديمقراطي تعددي حقيقي لا يستبدل شمولية بشمولية أخرى ولا يستبدل استبداداً بفوضى؟ وأليس هو انعكاساً لطبيعة الثورة التوافقية في ظل إدارة الاختلاف بنموذج حضاري فريد؟

ولكن ما قواعد إدارة هذا الاختلاف؟ وكيف يتلقى المجلس الأعلى للقوات المسلحة المدخلات إليه من المشاهد الفرعية؟

وكيف تتحدد المخرجات منه؟ وعما تعبر هذه الاستجابة التدرجية ولكن المتصاعدة من جانب الجيش؟

وهل امتدادات المشهد الثاني بعد جمعة الخلاص، يمكن أن تدعم هذه الغاية أم تصيبها بنكسة إذا ما تمادى التشكيك بالجيش وإذا ما تمادت حركات مضادة للثورة في تلاعبها، وإذا ما تمادى مناخ عدم الثقة بالجيش في ظل استمرار تباطئه، وفي ظل استمرار عدم توضيح رؤيته حول خريطة عمل محددة؟

هذا، وتنقسم الإجابات -بدون معلومات دقيقية- ولكن على ضوء قراءات عدة لمؤشرات الواقع- بين اتجاهات ثلاثة:

- اتجاه يرى أن الجيش متواطئ وأنه لا يجب الثقة به؛ لارتباطه بالولايات المتحدة ولكونه جزءاً عضوياً من النظام السابق.

واتجاه آخر يرى ضرورة الثقة به ومساعدته، لأنه لا بديل له الآن؛ ولأن الملفات المطروحة معقدة ومركبة، ومن ثم لا بد من كف المظاهرات والاعتصامات لإعادة الاستقرار إلى البلاد.

واتجاه ثالث يرى إعطاءه فرصة، مع استمرار الضغط الشعبي ومع استمرار بلورة المطالب، ومع استمرار قطع الطريق على المخططات المضادة للثورة من ناحية، ولكن من ناحية أخرى الحذر من أن يقود الضغط إلى مزيد من انخراط الجيش في تفاصيل الحياة لدرجة قد تدفعه إلى عدم الخروج، حتى بفرض أنه لم يكن يرغب في ذلك منذ البداية. ومن ثم، فإن هذا الاتجاه الثالث يبدو وكأنه يساعد على اختبار إمكانية تحول طبيعة دور الجيش في الحياة السياسية ليصبح محايداً وبدون دور سياسي:

فهل هذا ممكن؟ والأهم أليس هذا مرغوباً بل وشرطاً أساسًا من شروط النظم الديموقراطية الفاعلة؟ (ولعل التطورات قبل جمعة الاستمرار، إقالة حكومة شفيق وتعيين د. عصام شرف، تقدم دلالات إضافية منذ ٢٥ فبراير).

ثانيًا: في منظومة نمط معاقبة الفساد وضرورة الاستجابة لدمج مطالب العدالة الاجتماعية مع مطالب الحريات والقانون ومطالب هوية الدولة.

١ - **الفساد** بين الأطر القانونية والسياسية والمنظومة القيمية المجتمعية :

إذا كانت الثورة على نظام مبارك قد كسرت رذائل اقتران السلطة بالثروة من أعلى، حيث تبين حجم ونطاق الفساد من أعلى، إلا أنه لا يجدر أن ننسى أن الفساد قد أضحى داءً هيكليًا على كافة المستويات، وتعددت وتنوعت المستويات، فساد شاركنا فيه أيضًا نحن الشعب الذي ثرنا عليه وشكونا من عواقبه. إذًا، أما آن الأوان لأن ننتقل إلى محاسبة أنفسنا أيضًا، والأهم أن ننتقل للتفكير في كيفية الوقاية من فساد جديد وكيفية الانتقال من حالة تبرير الثورة وشرح أسبابها، إلى كيفية تمتين نموذجها وتدعيمه وتوسيعه؛ ليكون أساس نظام جديد: روحًا وشكلا.

وبالتالي، نحن في حاجة لتغيير سريع يجتث رموز الفساد، ويضع الإطار القانوني والسياسي لمنع الفساد أو مراقبته وحسابه بدقة حتى لا يستشري، كما نحن في حاجة لتغيير مجتمعي واقتصادي يقي من الفساد واقعيًا وخلقيًا وإيمانيًا.

إذًا، نحن في حاجة لعمليتين متوازيتين؛ الاجتثاث والتفكير الجديد، والتغيير السياسي والقانوني، وكذلك التغيير القيمي والمجتمعي.

٢- الدفع نحو إدماج مطالب العدالة الاجتماعية مع مطالب التغيير السياسي: خطاب الثورة وحركتها:

- الضغوط الفئوية بين المشروعية وإمكانية التحقيق السريع؟ الاعتصامات والاحتجاجات الفئوية قبل ١١/ ٢ (٦- ١١/ ٢) وما بعده: ما الفارق؟ :

- من زخم للثورة إلى حركة معيقة ومضادة للثورة، ولا أقول ثورة مضادة.

- من خزان لشباب الثورة وداعم له إلى منتفع من الثورة، أم منفذ لمطالب الثوار؟

- لا مانع من الضغوط الفئوية فهي مشروعة، ولكن حذار من الفوضى والاختلاط بأهداف البلطجية والعوام أدوات بقايا النظام السابق.

-هناك ما يمكن الاستجابة إليه فوراً، وما يمكن الإعلان عن العمل من أجل تحقيقه: تحقيق المطالب الكلية شرط لتحقيق المطالب الفئوية كاملة.

- **آليات التعامل:**

- الخطاب المدني العام (نحن جميعًا للثورة).

- الخطاب الرسمي من داخل القطاعات (المسئولية والقدوة):

مثال: الجامعة- البنوك- الإعلام- النقابات: المحامين، الصحفيين.

حيث نرى أن الناس تتحرك وتطالب بالتغيير والقيادات «لازقة» وتتلون، إذًا ألا يجب إزاحة هذه القيادات في جميع القطاعات، وما المبرر للإبقاء عليها؟ وضرورة قيادات جديدة تستجيب لروح الثورة.

- خطاب الجيش (إدارة البلاد: بتدرجية، نعم ولكن لا بد من حزم وإزاحة سريعة لرءوس النظام السابق والفساد في جميع القطاعات). وهذا حتى يتحقق رضاء عام وحتى تبدأ الفرصة لتغيير، انطلاقًا من تحديد التصور وتقييم السياسات وهو التصور الذي يدمج المطالب الاجتماعية مع

السياسية حتى لا تبدو مطالب الثورة قاصرة على السياسي بالمعنى التقليدي وحتى يحدث الجدل بين كل المجالات في ظل مبادئ وأسس استراتيجية تحكم جميع هذه المجالات.

٣- الحريات والقانون إلى أي حد الآن؟

- أين الرأي الآخر؟ مخاطر تلوّن الصف الثالث والرابع من الحزب الوطني: حيث يبرز خطاب «ثوار الحزب الوطني من الداخل» الذين يعيدون تقديم أنفسهم ككفاءات جديدة تستعد لخدمة النظام الجديد كما فعلت من قبل، وذلك على جميع المستويات. فلماذا تبقى؟ هل لتتلون من جديد؟.. أفليس لنا حق أن نتساءل أين ذهب إصلاحيو الحزب الديمقراطي، أين ذهبت الآراء التي ظلت تدافع عن بقاء مبارك حتى سبتمبر وإجراء الإصلاح من الداخل؟ هل توارت خجلا أو استياءً أو خوفًا أم تتلون لتقفز من جديد ولكن هذه المرة على الثورة؟ أم تستطيع أن تبرز كقوة معارضة للثورة؟ وهل بمقدور المرحلة الآنية أن تفرز قوة معارضة في نطاق نظام للثورة؟ وما محتواها؟ أم أن ما يبرز هو قوى مضادة للثورة، وشتان بين الأمرين. الثانية تريد إجهاضها والأولى تنتظم كقوة سياسية بين قوى أخرى على أسس تنافسية شريفة وسليمة وشفافية؟

- ما معنى المراجعات المعلنة للجهاز الأمني- مظاهرات الشرطة: ممارسة للحرية؟ أم توبة؟ أم إبراء ذمة؟ أم دفاع عن الذات؟ أم شفافية أم مطالبة بمحاسبة المسئول من بينهم وتكريم الشرفاء من بينهم؟ ولماذا عدم الإسراع

بتولي المهام الأمنية مرة أخرى؟ ولماذا السكوت عن جهاز مباحث أمن الدولة؟

- ما معنى تبرير التباطؤ في التغيير بالاستناد إلى القانون عند اتهام ومحاكمة الفساد في هذه المرحلة الثورية التي تحتاج سرعة إنجاز؟ أليست طبيعة المرحلة الثورية تستدعي سرعة الإنجاز فيما لا يمكن التباطؤ فيه، وعلى رأسه التطهير والخلاص من بقايا النظام السابق؟ ولكن على حساب ماذا؟ هل نستبدل استبدادًا جديدًا باستبداد سابق؟ أم يجب أن نؤسس لروح القانون واحترامه منذ الآن دفاعًا عن الثورة ذاتها، كما حدث في ميدان التحرير، بالرغم من حيوية وضرورة التمسك بإعادة البناء على أسس القانون والعدالة والحرية؟ ولكن الحالة الثورية الراهنة وما بدأت تواجه من حركات مضادة تستدعي السرعة في اجتثاث الفساد السياسي والمالي الظاهر للعين ولا يحتاج لقانون لإثباته. إلا أنه في الوقت نفسه، فإن البناء الجديد يستدعي التفكير في الأطر القانونية والسياسية اللازمة لحماية الحريات، وكذلك الأطر المجتمعية اللازمة لبناء قيم الحريات وكيفية ممارستها وحمايتها، أي أن القانوني- السياسي- المجتمعي متلازمون والبداية من العلوي لتمهيد الإطار.

٤- هوية الدولة: لا تختص بالمجتمع فقط ولكن بالنظام العام، وهي ليست هوية الحكومة ولكن توجه حضاري عام على ضوء تاريخ وثقافة شعب مصر، وهو توجه حضاري عربي إسلامي. وإذا كانت هوية الدولة

قضية أكثر تركيبًا من مجرد العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، فإنه يجب الاقتراب منها بمنهج متعدد المداخل؛ تاريخي، جغرافي، ديمجرافي، ثقافي، ديني. فإن فهم طبيعة الهوية (مصادر ومحتوى وكعملية تطورية ذات نواة صلدة) ضروري لفهم تداعياتها على مجالات عدة: الخصوصية الثقافية، المواطنة، النظام العام، وكذلك دوائر السياسة الخارجية ودوائر الانتماء. وقد يسقط فهم هذه المجالات في مناحي اختزالية جزئية إذا ما انطلق من المنظورات التقليدية (الحداثية)، وقد ينحى منحى آخر -حضاريًا- إذا ما انطلق من منظور حضاري رحب يتجاوز الثنائيات المتضادة.

وتبين المؤشرات خلال المشهد الثوري الأول أن قضية الهوية لم تقفز إلى السطح ولم تنعكس في الأهداف المعلنة، إلا أن المشهد الثوري الثاني بدأ يسجل بعض هذه المؤشرات، والخاصة بالعلاقة بين المسلمين والمسيحيين وذلك من مدخل وضع الإخوان والسلفيين، ويقول البعض إن جمعة النصر التي كان الشيخ القرضاوي إمام صلاتها هي التي استدعت على السطح هذا الفهم لموضع هوية الدولة من الثورة حيث رأى البعض في إمامة الشيخ للصلاة اتجاه الثورة توجهًا دينيًا -وفق قوله- إلا أن هذا الاقتراب من هوية الدولة هو اقتراب تجزيئي تفكيكي وعلماني لا يفهم طبيعة الثورة ذاتها. وسرعان ما جاءت أحداث البحرين وليبيا لتبين بُعدًا آخر لهذه القضية، ألا وهو دائرة انتماء مصر الإقليمية (العربية) ومدى التفاعل بينها وبين الدائرة العالمية، ناهيك عن الوطنية بالطبع.

خلاصة القول:

من واقع هذه الملامح الكبرى لأسبوعين منذ رحيل مبارك، وهي الملامح ذات الدلالة حول مدى استمرار المشهد الثوري: إن الحرص على نموذج الثورة كنموذج حضاري يستدعي كمشهد حضاري ثلاثة أمور (هما انعكاس لهذا النموذج ذاته).

- **الأمر الأول (آني)**: سرعة الحركة والمبادرة في عقاب الفساد ورموز النظام السابق، الأمر الذي يتطلب التفكير في آليات سريعة وفاعلة وجديدة (على عكس ما يبدو حتى الآن من الأسلوب التدرجي المتبع من جانب المجلس الأعلى للقوات المسلحة). فالمطلوب مثلا هيئة قضائية مستقلة للاتهام والمحاكمة السريعة، تغيير القيادات الفاسدة وذات الصلة العضوية بالحزب الوطني في المؤسسات الإعلامية والأكاديمية والفكرية والثقافية، كيفية استعادة الأموال المنهوبة، كيفية تقليل الإنفاق الحكومي الفسادي، كيفية مواجهة مطالب العدالة الاجتماعية الآنية (مثلا الإعلان عن حد أقصى للأجور)، فمما لا شك فيه أن مثل هذه الإجراءات السريعة لا بد وأن تحقق أمرين؛ أحدهما: تدعيم الثقة بين الجيش والشعب، وثانيهما: احتواء الاتجاه السلبي نحو الفوضى والتهييج والحشد اللامنتظم والذي يهدد بتفكيك ما تبقى من الدولة وعلى النحو الذي لا يبعد عنه، ألا كل يشهد في الثورة بتحركات مضادة؟

- **الأمر الثاني (وسطي):**

- كيفية إجراء تعديلات دستورية والاستفتاء عليها، ووضع خطة أولويات ذات أجندة زمنية لانتخابات رئاسية وتشريعية تستعيد الأمة بعدها السلطة من الجيش.

- حركة مجتمعية ومدنية سريعة ومستمرة على مستوى الأرض؛ انتهازاً لفرصة تاريخية لتغيير منظومة قيم، تحتاج إلى وقتٍ أطول بكثير مما يتطلب صياغة أطر قانونية وسياسية جديدة.

- **الأمر الثالث (آجل):** اتضاح التصور عن الدستور الجديد والنظام السياسي والاقتصادي والمجتمعي الجديد، لإحداث تغيير حضاري رشيد.

إن استجابة الجيش لمحصلة هذين الأسبوعين، بعد جمعة الخلاص لا بد وأن تكون المحك على مدى استجابته للثورة كمشهد حضاري للتغير الحضاري، لأن جمعة الخلاص تضع على المحك الآن إمكانية الاستمرار في الثقة في الجيش والتي سبق وأكدها الجميع طوال الشهر الماضي، ويظل السؤال: كيف يدير الجيش التحديات والملفات الهائلة المفتوحة أمامه، هل بعقلية أنا الذي أفهم أفضل المصلحة أم بعقلية من يسمع ويستجيب ويقرر؟

كذلك، فإن استجابتنا ومبادرتنا بعد هذين الأسبوعين لا بد وأن ترتكز على مجموعة من المحاذير (فقه المحاذير بعد فقه فرض الوقت: الآني، الوسيط، والآجل):

- فحذار من امتداد سيولة حرية القول الشاكي.

- حذار من امتداد نشوة رحيل مبارك فقط.

- حذار من الاكتفاء بكسر حاجز الخوف فقط.

- حذار من فوضى حرية الرأي.

- حذار من تكريس الشماتة لدرجة تعجز عن الفعل الرشيد.

- حذار من الكف عن المطالبة بالأهداف الكلية والكاملة، فإن زخم الشارع هو الذي صنع الحدث وسيظل يصنعه.

- حذار من قوى الالتفاف على نموذج الثورة.

- حذار من مؤامرة المتلونين والمتحولين بسرعة من خدام الحزب الوطني السابقين.

- حذار من لمعان وبريق تعددية ميدان التحرير بدون مد وتعميق قيم وثقافة التعددية والحوار في المجتمع بأكمله.

- حذار من تسطيح منظومة قيم الثورة لتصبح مقتصرة على الشكلي.

مشهد من المشاهد الفرعية: المدني الداخلي:

إن الملامح الكبرى للمشهد الثوري العام خلال الأسبوعين الماضيين تعكس الخيط الناظم بين المشاهد الفرعية الستة، إلا أن دراسة كل مشهد من هذه المشاهد على حدة يتطلب دراسة مستقلة، وبالفعل فإن كل منها موضع

تحليلات عدة: حول ما كان عليه الوضع، والوضع الحالي مع الثورة وبعد رحيل مبارك، المراجعات على مستوى كل مشهد باعتباره منظومة فرعية من الثورة، التصور حول ما يجب أن يكون عليه اتجاه وشكل التغيير. ومع أهمية الغوص الرأسي في كل مشهد، فيظل الخيط الناظم الأفقي لا يقل أهمية بل ربما شرطًا مسبقًا يحدد القواعد والأسس، أو يكون بمثابة البوصلة لعملية الغوص الرأسي، ذلك نظرًا للارتباط العضوي بين هذه المشاهد الفرعية، كما تتطلبه كل مرحلة ثورية، وهو الأمر الذي يعكس الصفة الحضارية لهذا المشهد الثوري الثاني أيضًا.

إذًا، كيف أقترب من بعض هذه المشاهد الآن؟ اخترت المشهد المدني الداخلي.

المبادرات المدنية للشباب منطلق لتدعيم منظومة قيم الثورة: كيف؟ وإلى أين؟

يرجع اختياري لهذا المشهد دون غيره للأمور التالية: إن جميع التحليلات السياسية، من أساتذة العلوم السياسية وغيرهم، مازالت أسيرة المفهوم التقليدي للسلطة والقوة الذي يركز بالأساس على الهياكل العليا الدستورية والقانونية والسياسية، وربما الاقتصادية في بعض الأحيان. في حين أن خطاب شباب الثورة – وخاصةً التيار غير الحزبي أو غير الأيديولوجي (ولكنه مسيَّس بالطبع)– يركز على الشباب وعلى الشعب: ما فعلوه وما يجب أن يفعلوه، مع تغييب مقصود أو لاإرادي من ناحية للإطار

السياسي المحيط وما يحدث فيه من تغييرات علوية، وعلى نحوٍ يركز من ناحية أخرى، الطاقة على التلاحم وعلى التغيير من الناس.

إلا أن رؤية حضارية، أي رؤية سياسية غير تقليدية –تستجيب وطبيعة الثورة كنموذج حضاري– لا بد وأن تفكر في الرابطة بين المستويين السياسي والمدني، العلوي الهيكلي، والسفلي الشعبي. فإذا لم يكن للثورة، بعد إسقاط مبارك سلطة تحكم باسمها لتحقيق أهدافها، وإذا كان الجيش قد تولى مؤقتًا هذا الدور، وإذا كانت المحاذير قد كشفت عن وجهها خلال الأسبوعين الماضيين، إلا أن صمام الأمان لحماية الثورة يكمن في الشعب وفيما يحتاجه من أطر علوية لتأسيس ثورته وإضفاء الشرعية الدستورية عليها تدعيمًا للشرعية السياسية التي لا بد وأن تدعمها.

وبعد رحيل مبارك، هناك تسجيل ملحوظ لاندفاع الشباب، الذي استعاد ثقته وتجدد أمله، نحو المبادرات المدنية في مجالات مختلفة؛ إغاثة، خدمات، توعية سياسية، تنمية، حقوقية، تربية مدنية. وهو الأمر الذي يجب تدعيمه ولكن ترشيده أيضًا. لماذا؟ وكيف؟

١– فإذا كانت الممارسة المدنية قبل ٢٥/ ١، حققت تراكمًا فكريًا وعمليًا تدريجيًا صب في عافية ثورة الشباب منذ ٢٥/ ١، فإن استمرار هذا المنحنى، بعد إقالة مبارك، يتطلب جهدًا دؤوبًا يتشكل في منظومة متكاملة ليحقق هدفًا أساسيًا: استمرار روح الثورة على المستويات المدنية والشعبية وتفعيلا لقيمها (التعددية، التنوع، التكامل، التواصل،

المبادرة، . .) وتمتينًا لها وتدعيمًا وتوسيعًا لقاعدتها بين القطاع الرمادي من الشباب والكبار الذي خرج عن صمته وجموده حين احتضنت مصر كلها شباب الثورة وبحيث أضحت ثورة الشباب هي ثورة مصر كلها. وهذا الهدف هو جوهر التصدي للحركات المضادة للثورة.

إن هذا الهدف إنما يعني العمل حتى لا تتم سرقة الثورة وتغيير مسارها، بمعنى العمل على مستوى منظومة قيمها وليس فقط نمط التوجه السياسي للفواعل القائدة لها. فالتنافسية السياسية يمكن أن تتأسس في ظل منظومة قيم الثورة، فالأخيرة ليست مثالية تتحدث عما يجب أن يكون، ولكن هي ترتبط بتحقيق مصالح أساسية، ألا وهي توفير بيئة التنافسية الرشيدة، وليس الصراع والتضاد والاستقطاب والاستئصال والاختزال، فإن هذه التوجهات السلبية لم تكن قاصرة على السياسة العلوية فقط ولكن امتد نموذجها إلى ما دونه وصولا إلى القواعد الشعبية العريضة grassroots، ومن هنا كانت كل الانتقادات لنموذج المجتمع المدني في مصر.

كذلك، فإن هذا الهدف إنما يُعنى بالتسلح في مواجهة حركات الثورة المضادة والتي بقدر ما تتحرك علويًا وفوقيًا، بأكثر من أداة، فهي تتحرك أيضًا تجاه القاعدة بأدوات أخرى، مثل التشكيك في الجيش، وفزاغة الإخوان وفزاعة الفتنة الطائفية والانهيار الاقتصادي، وتحريك المطالب الفئوية الطبقية بصورة فوضوية. وغيرها من مفردات خطاب الحزب الوطني والنظام السابق وأدواته، وجميعها مفردات وأدوات تحريضية تضادية تنبني على منظومة قيم النظام السابق التي نريد تغييرها كمنطلق لتغيير حضاري.

٢- ويستجيب هذا الهدف لدوافع عديدة من واقع يوميات الثورة:

في اللحظة التاريخية الراهنة، خلع بعض المصريين، ومازال بعضهم يريد أن يخلع، ولا يعرف معظمهم كيف يخلع، ثوب اللامبالاة والجمود والتواكل والإحساس بالعجز الناجم عن الخوف أو عدم المعرفة أو عدم القدرة (لأسباب الفقر والجهل. .)، فروح الثورة لا يجب أن تظل أسيرة الشباب فقط الذين فجروها، ولكن يجب أن تمتد إلى روافد الشباب الأخرى وفئات الشعب الأخرى، حتى لا تقع هذه الغالبية إما أسيرة التعبئة والحشد وراء الثورة في حماسة زائفة تموت بمرور الوقت، أو أسيرة الحرية الفوضوية أو أسيرة نظرية المؤامرة (تضامنًا مع الحركات المضادة أو خوفًا منها) أو أسيرة المطالب الفئوية الجزئية الضيقة فقط (فهي مشروعة ولكن كيف ننظم حمايتها وتحقيقها؟) أو تقع أسيرة مكاسب الثورة والانتفاع بها على حساب الآخرين وحساب المصلحة العامة كلها.

بعبارة أخيرة، هذا العمل المدني هو الذي يوفر القاعدة لتأسيس منظومة قيم الثورة؛ لإحداث تغيير حضاري مجتمعي رشيد وممتد. لا تكفي الهياكل والأبنية العلوية بمفردها لتحقيقه، وإن كانت هي الضامنة لاستمراره والحامية له إذا تحقق. ومن هنا، وجب التذكرة مرة أخرى بمنظومة قيم نموذج الثورة الذي أثبت فعاليته:

الإيمانية-العمرانية.

التنوع، التعددية، التعارفية، الحوارية.

التضامنية التكاملية، التكافلية.

السلمية ولكن الجهادية.

وآليات هذه المنظومة هي: المبادرة، الطوعية، إنكار الذات، المرونة، الإنجاز والعملية، الشفافية والمحاسبة، الواجبات إلى جانب الحقوق. وإذا كانت منظومة القيم ترفض التنميط، فإن الآليات تتطلب الإنسان الحر.

٣- إن هذه الأهداف ودلالتها بالنسبة لتغيير حضاري منشود، إنما تواجه تحديات ذات مصادر متنوعة يجمع بينها تحد أساس، ألا وهو أن نتائجها ليست منظورة بسرعة في المدى الآني، لأن التغيير الحضاري عملية ممتدة، ولأن الثورات وإن أحدثت هزة في منظومة قيم النظام السابق، إلا أنها لا تخلق منظومة جديدة دفعة واحدة (إلا عن طريق القسر والفرض من أعلى) بل تحتاج لجهد دؤوب ومنظم وممتد وفق رؤية تعي التحديات وتحدد القواعد والآليات.

ويتلخص فقه التحديات والمحاذير من سرقة الجهد المدني اللازم لتحقيق أهداف الثورة في المناطات التالية:

أ- المدني ليس ضد الدولة أو بديلا عنها أو خادمًا لها، وليس بديلا عن التغيير الجذري الشامل، ولكنه يتكامل مع الدولة ويحقق التغيير بأساليب سلمية تعارفية حوارية تراكمية.

ولذا؛ فإن العمل المدني لا ينفصل عن الإطار السياسي والقانوني للمجتمع، ومن ثم، فإن قوى الثورة العاملة على الصعيد المدني بسرعة

وحيوية لا يجب أن تنغلق على ذاتها مكتفية بسرعة مبادراتها وتعددها، غير واعية بحقيقة التأثر والتأثير في الإطار السياسي المحيط وبحقيقة التحديات النابعة من أعلى وكيف يمكن أن تنال من نتائج التغيير من أسفل والعكس صحيح.

ومن ناحية أخرى، إذا كانت دولة ميدان التحرير والمقتضيات وفروض وقت الاعتصام قد طورت آليات موازية للدولة. فهل يجب أن يستمر هذا الاتجاه، أي خلق كيانات وآليات موازية للدولة؟ وإذا كان هذا مطلوبًا فيما يُسمى المرحلة الانتقالية وخاصةً في مجال الأمن والأمان وحتى يتم استكمال إعادة بناء هيكل الجهاز الأمني ومنظومة قيمه، فهل يستمر ذلك؟ أم المطلوب استمرار دور مدني في جميع المجالات متضافرًا مع دور الدولة، ليعظم الموارد والقدرات للدولة المصرية؟ إذًا، لا بد من التشبيك بين الدولة والمجتمع المدني.

كذلك يستطيع المدني أن يسبق أحيانًا الرسمي (الدولة) في بعض المجالات الأخرى الآن، أي في مواجهة الاحتياجات الآنية الأخرى (المساعدات للمتضررين اقتصاديًا، مواجهة روح الثورة المضادة).

ب- على القوى السياسية (الحزبية وغير الحزبية) وكذلك النخب التقليدية (السابقون على الثورة) الوعي بطبيعة هذه الثورة وتداعياتها على مستقبل المجتمع والنظام.

ومن ثم فعلى هذه القوى، التي التحقت بالثورة وساندت مطالبها بل وتفاوضت للمشاركة بتنفيذها، على هذه القوى عدم الانجراف بالمشهد الثوري -بعد مبارك- إلى المشهد السياسي التقليدي فقط، أي إعادة بناء النظام السياسي من أعلى (الدستور، الانتخابات، الوزارة)، وإدارة الحركات المضادة للثورة فقط، ولكن عليها أن تنظر للمشهد الثوري بعد مبارك بمنظور جديد أكثر اتساعًا وشمولا وهو منظور جيل الثورة الجديد. حقيقةً الثورة، ثورة شعبية، وليست ثورة للشباب فقط، ولكن نأمل أن يظل شبابها محافظًا لها على قوة الدفع حتى تتحقق المطالب.

جـ- المدني لا يمكن أن يتكون على أسس طائفية: مبادرات أو جمعيات مسلمة أو مسيحية، قومية أو يسارية أو ليبرالية أو إسلامية فقط.

فإذا كانت هذه التصنيفات قد وسمت كيانات المجتمع المدني قبل الثورة، إلا أن المبادرات المدنية بعد الثورة لا بد وأن تعكس التعددية والتنوع الذي جسده ميدان التحرير. حتى يتحقق الانفتاح من جديد بين جميع التيارات السياسية والفكرية وعلى نحوٍ يساعد على منع الاستقطابات السابقة.

كذلك، فإن المدني ليس علمانيًا فقط بالضرورة تقوم جهوده على التربية المدنية أو التوعية السياسية أو التنمية بالمشاركة باعتبارها غير ذات صلة بالدين. فلقد أثبتت الثورة من ميدان التحرير أن للدين مردودات سياسية واجتماعية واقتصادية إيجابية.

كما لا يجب أن يظل المدني نخبويًا أو حضريًا فقط، فإن منظومة قيم الثورة لابد وأن تتسع قاعدتها من خلال العمل المدني، وكذلك التعليم والثقافة والإعلام، لتمتد إلى قطاعات في الدولة لم تصلها بالدرجة الكافية الجهود المدنية الرشيدة، الحقوقية منها أو التنموية، مما يستلزم تثوير هذا المجال المدني ليستهدف قطاعات إضافية من الشباب ومن الكبار وخاصةً في الريف.

د- إن فورة الاهتمام بالسياسي، بعد الثورة تستلزم جهودًا معمقة في مجال التوعية السياسية باعتبارها مجالا أساسيًا من مجالات العمل المدني والمبادرات. فتلك الأخيرة لا بد وأن تمتد أيضًا إلى مجالات إضافية.

فإذا كان قد غلب عليها حتى الآن البعد التنموي والإغاثي، إلا أن هناك احتياجًا للتحرك في الآتي: تجديد الخطاب الديني (المسيحي والإسلامي)، إعادة بناء العلاقة بين الشرطة والشعب، إعادة بناء الصورة السائدة عن الجيش، الحرية المسئولة (مع الذات، الأسرة، الجماعة، الحكومة، الدولة)، ثقافة واجبات الإنسان وحقوقه وليس حقوقه فقط، خدمة القطاعات المفصلية (التعليم، الثقافة، الإعلام)، إعادة بناء التصور عن غاية المشروعات القومية التنموية (الإنتاجي وليس الريعي)، حماية المستهلك، تشجيع الادخار..

ومن ثم، فباستدعاء منظومة القيم كنسق إرشادي، وباستدعاء الآليات، وكذلك مجالات العمل المدني الجديدة، المشار إليهم عاليًا على التوالي، يمكن القول إنها (قيم، آليات، مجالات) تصب في توجه النظام السياسي والاقتصادي الجديد المأمول بنائه استجابةً لأهداف الثورة: الكرامة، الحرية، العدالة، (فكما سبق القول الهياكل السياسية بمفردها لا تكفي لبنائه).

وهذا التوجه يتلخص في الآتي: كف يد الفرعونية، كف يد الفساد، كف يد الاستقطاب الأيديولوجي الحاد، كف يد الإقصاء والاختزال، كف يد التشريع لصالح القلة، كف أذى جهاز الأمن عن الناس..

أما توجه النظام الاقتصادي، فهو: إنتاجي منفتح على العالم، سياسات مالية لإعادة توزيع الدخول وتحقيق عدالة اجتماعية، طمأنة الرأسمالية الوطنية وتشجيعها في مقابل محاسبة الرأسمالية المتوحشة، وأخيرًا منظومة لإعادة بناء ثقافة حضارية تجسد هوية المجتمع والدولة وليست وافدة غير قادرة حتى الآن على تعبئة موارد الوطن المعنوية لخدمة أهدافه السياسية والتنموية.

اعتمد المجتمع المدني على التمويل الأجنبي وعلى نحوٍ مثل النقيصة الأساسية التي استندت إليها الانتقادات الموجهة للعمل المدني قبل الثورة، ومما لا شك فيه أن تعبئة مصادر التمويل الذاتية يجب أن تحوز درجة أكبر من الاهتمام، وخاصةً أن هذه المصادر لا بد وأن تصبح أكثر ارتباطًا بمنظومة القيم المطلوب بناؤها في المجتمع والنابعة من طبيعة الثورة المصرية الخاصة، حيث إن التمويل الأجنبي يرتبط -ولو بصورة غير قسرية- بأجندات الغرب ورؤيته تجاه عملية الإصلاح والتغيير في مجتمعاتنا، فهي على سبيل المثال تفترض أن المدني غير ديني كما تفترض أن المرجعية الإسلامية بالضرورة مضادة لحقوق الإنسان وليست إنسانية (بالمعنى الغربي). ناهيك عما يتصل بالرؤية للمرأة وكذلك الرؤية لوضع المسيحيين كأقلية.. إلخ. وقضية هوية الدولة والمجتمع -كما سبق ورأينا- بدأت تطرح نفسها كملمح من ملامح المرحلة الانتقالية.

هـ- وأخيرًا، فإن فورة إصدار المبادرات وإن كان تعبيرًا عن حماس الشباب للقيام بدورهم في هذه المرحلة[1]، إلا أنه قد لا يكون العدد الكبير مقترنًا بالعمق أو توزيع الأدوار، ومن هنا أهمية جهود الرصد والتنسيق والتشبيك، وضرورة الذراع الفكرية للعمل المدني، ولكن في قوالب جديدة تضمن انسياب التوجهات الاستراتيجية بنعومة وعبر قنوات وسيطة تترجم الرؤى والتصورات في خطط عملية (سياسات وبرامج)، وتصل بها إلى التنفيذيين على صعيد العمل المدني. فإن هذه الركيزة الفكرية الاستراتيجية للعمل المدني ضرورة لترشيده، إلى جانب ضرورة التنسيق والتشبيك الذكي الذي يعظم من الجهود ولا يكبلها بأطر جامدة.

ومن هنا، حيوية التذكرة بثلاثية: الفكر، الخطة، التنفيذ.

٣- إذًا، ما المطلوب في مواجهة هذه التحديات؟

١- المبادرات الشبابية تقوم على تغيير الناس من خلال العمل الاجتماعي المبتكر، والانتقال بالتجربة من مربع اجتماعي إلى آخر.

٢- يمكن مواجهة تحولات الرأي العام من خلال الروح العملية الفعالة: البحث عن حاجة اجتماعية حقيقة وجامعة (حملة للتكافل الغذائي)، أو بالفعل غير المباشر الذي يمكن أن ينقل تركيز الرأي العام إلى اتجاهات جديدة (قصة محاصرة القصر الجمهوري).

(١) جاء هذا في تقرير بعنوان «ملامح رؤية سياسية وخبرات ورؤى وتحديات» أيضًا نتاج لقاء عُقد بمركز الحضارة للدراسات السياسية في ١٦ فبراير ٢٠١١، إذ دار نقاش حول أهم ملامح وخصائص الثورة المصرية والقائمين عليها.

٣- النهج التفاعلي يعني تطوير المبادرات عبر الأفعال وردود الأفعال، مع تثمين ردود الأفعال الصغيرة حجمًا بإعطائها بعدًا رمزيًا يمكنها من الانتشار والاتساع.

٤- عدد الشباب لا يساوي عدد الكفاءات والإمكانات التي يمكن أن يقدمها: فتعدد إمكانات الفرد يعني ضخامة كبيرة في إمكانات المجموع والمجموعات. أضف إلى هذا استعدادًا عاليًا في بذل مجهود متواصل بلا كلل.

٥- من قوانين اللعب لدى هذا الشباب فرض خصائصه على المساحات التي يتحرك فيها: الفطرة - الحكمة- الثقافة الخاصة وغير المعمقة نظريًا- الرومانسية: إحساس فطري جارف أكثر من حكمة الكبار، وثقافة غير مدرسية وغير معمقة. وهناك مخاطر للانطلاق من طاقة فطرية ضخمة ضعيفة الحكمة والثقافة إما أن تتوقف وتتهادى بعد فترة أو يجري التلاعب بها صعوداً وهبوطًا، لكن عنصر قوتها في شفافيتها وإمكانية كشف الألاعيب من خلالها. والثقافة غير العميقة قد تكون مفيدة عمليًا كما أن العمق الفكري قد يعني بطئًا في الحركة، والطاقة الرومانسية لها بالطبع فوائدها.. لكن كل هذه الخصائص لها مخاطرها. فالرومانسية يجب أن تكون محل فحص، وإنسانية الشباب التي تبدت في الأيام الماضية ستكون محل اختبار مع الانتقال إلى مربعات أخرى.

٦- الحالة الشبابية متوائمة جدًا مع عالم «الأداة الجديدة»: الفورية، البساطة، الاتصالية العالية، التلاحقية والجدة العالية، التسابقية، عدم

الانتظام المنطقي التقليدي، التغير السريع والانتقالات الكثيرة، وسعة المجال، والتجريبية.. فيها ضرب للمنظومة التقليدية، والواضح أنه تم توجيه المنظومة الأداتية الجديدة لصالح قيم إنسانية يؤمن بها هذا الجيل.

٧- التنبيه على الأبعاد الفكرية للحالة الشبابية وعدم الإيغال في نفي الفكرية والثقافية عنها، حيث إن الثورة جسدت منظومة قيمية يمكن وصفها بالإنسانية الحضارية العمرانية.

(٨) . . .

أ- ضرورة تطوير خطاب عملي للجماهير يشتمل على حلول للمشكلات.

ب- ضرورة إعادة صياغة المطالب المتفاقمة في بنود بارزة جدًا ضمن مطالب الثورة، وأن يدرك الناس أنها انتظمت في سلك أهداف الثورة.

جـ -تقديم حلول مبتكرة للمشكلات المتفاقمة وتسويقها.

د- إنتاج مشروعات واضحة محددة الملامح.

هـ- التحديات.. تواجهها مشاريع واضحة محددة الملامح.. تؤطرها مبادئ إنسانية واضحة محددة الملامح.. أدوات وآليات تنفيذ واضحة محددة الملامح.

و- ضرورة السرعة الشديدة والتتابع في الخطوات.

الحمد لله

القاهرة، الثلاثاء ١/ ٣/ ٢٠١١م